مفهوم التنمية وماهيتها

إعداد
أ.د / حسام جاد الرب
أستاذ ورئيس قسم الجغرافيا
كلية الآداب– جامعة أسيوط

جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة لعام 1956م أن التنمية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع. ويعرف كل من سلتز ،وروستو W. Rostow التنمية على أنها : "تعني تخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة". ويعرف ماير Meier التنميةبأنها عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الحقيقي للدولة خلال فترة معينة، ويتفق معه بلدوين Baldwin في ذلك، ولكنه يضيف أن تحقق التنمية يتطلب توافر معدلات عالية من النمو في قطاعات اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى.

كما تعرف التنمية بأنها عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعًا وتعد حلاً لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدانالإنتاج والخدمات.

ويقصد بالتنمية إحداث تطور في مجال ما بواسطة تدخل أطراف واستعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور والرقي، إذن التنمية هي عبارة عن عملية تدخليه أو هي تدخل إرادي من قبل الدولة وهي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهي تغير إيجابي يهدف به إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل.

كما عرفت أيضًا بأنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغيير الثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته، أي أن التنمية ماهي إلا عملية تغيير مقصود وموجه، له مواصفاتمعينة بهدف إشباع حاجات الإنسان.

عرف **الجغرافي سيرز D. Seers** سنة 1969م التنمية بأنها مفهوم مبني على سعادة الإنسان، فهو يتساءل لماذا نخلط بين التنمية والنمو الاقتصادي، فالتنمية تعني خلق ظروف لإدراك شخصية الإنسان، وعليه يجب أن يؤخذ في الحسبان عند تقييم التنمية ثلاث مزايا:

١ – تخفيض نسبة الفقر.

٢ – القضاء على البطالة.

٣ – الإقلال من التفاوت والتباين بين أفراد المجتمع.

لذلك فإن **سيرز** يوضح أن هناك دولاً مرت بتنام جيد لدخل الفرد بجانب زيادة الفقر وزيادة عدد العاطلين عن العمل ومن ثم فهو يطالب بمقاييس للتنمية على مستوى العائلة (مع اهتمام خاص بالأطفال) مبنية على نوعية الأكل والصحة وسهولة الحصول على التعليم والمشاركة السياسية.

- وعرف **بلاك (Black)** التنمية بأنها: "مواكبة عناصر ونماذج التحديث"، مثل زيادة الإنتاجية والتكافؤ الاقتصاديوالاجتماعي، والمعرفة بالتكنولوجيا والوسائل الحديثة، وتحسن الأداء، ووجود مجموعة من أنظمة السياسات المترابطة الواعية بخطط التنمية.

- أما **نيتل، وروبرتسون Nettle & Robertson** فقد عرفا التنمية بأنها "العملية التي بمقتضاها تسعى الشخصيات الوطنية والقوميةبنجاح نحو الحد من انخفاض مكانة شعوبهم، والتحرك نحو مساواة هذه الشعوب بالشعوب الأخرى التي تحتل مكانة مرموقة".

- وعرف **ميدرال Mydral** التنمية بأنها ليست أكثر من تقدم للنظام الاجتماعي ككلفي حين ذكر **ميرر (Meier)** أن التنمية القومية هي مفهوم يحتوى على الأقل على التنمية السياسة والاقتصادية والاجتماعية والتنمية التي تحدث في مختلف هذه المجالات ضرورية لبناء الشخصية القومية، ويشمل ذلك بعض الأبعاد الأخرى مثل تقليل الفقر، والمساواة في توزيع الدخل، والعمل على تحقيق التكافؤ الاقتصادي، وتحديد المستويات الأدنى من الاستهلاك، مع وجود نظام معين للاستهلاك، ومستوى أقصى من البطالة التي سيتم القضاء عليها تمامًامع عدم وجود أي تفاوتات أو فوارق تنموية بين المناطق المختلفة، بالإضافة إلى وجود تنوع في مصادر الدخل القومي.

- ويرى الجغرافي **بيتر جولد Gould** رأيًا مشابهًا لرأي سيرز يتمثل في ثلاثة أهداف كبرى هي: ضمان الإعالة،الاحترام والاعتبار، والحرية. أما بالنسبة للإعالة فإنه من الضروري الاهتمام بالغذاء الجيد وإيجاد السكن اللائق وحماية سيادة الإنسان ليكون المجتمع في حالة تنمية متطورة والعكس صحيح.

أما بالنسبة للاحترام والاعتبار، فيجب أن تحترم كل قيم الإنسان وأن يعامل الفرد على أنه ذو أهمية بدلاً من شعوره كأداة لإرضاء نوايا وأهداف الآخرين. هذه الأهمية والمشاعر تعتبر كل منهما أساسًا هامًا لحياة الفرد، فالاحترام والاعتبار لهما علاقة بالازدهار المادي وأنه من الصعب الفصل بينهما، فالعالم النامي يبحث عن التنمية ليجد الاحترام. أما بالنسبة للحرية، فيمكن تعريف الفكرة الفلسفية لها كدافع للتنمية والتعبير عن قدرات الفرد، فتوفر الحرية في أي مجتمع يعتبر مقياسًا لتقييم التنمية.

مفهوم التنمية يتمثل في كونها "عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييرًا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والإمكانات والطاقات، بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد"

أصبحت التنمية بوجه عام والتنمية المستدامة على وجه الخصوص بالنسبة للدول النامية هي الشغل الشاغل في المحافل الدولية؛ خاصة منظمات هيئة الأمم المتحدة للتنمية UNDP وبرنامج حماية البيئة UNEPومنظمة التعاون الاقتصادي OECD ؛ والهيئات المختصة بالموارد الطبيعية ومصادر الطاقة؛ والمؤتمرات الدولية.

أما البنك الدولي The World Bank فيهتم بتشجيع التنمية المستدامة حول العالم؛ بدعوى أن الخفض من حدة الفقر بالتنمية المستدامة يعتبر من أولويات الاستراتيجية العالمية لنجاة العالم من الخراب. وهذا يعني أن البنك يتعامل مع التنمية بصورة شاملة مكتملة، لهذا فإن تنفيذ مشاريع التنمية وبرامجها يقتضي شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وا لمجتمع المدني. كما أن النمو الاقتصادي المستدام والشامل يقتضي تقوية المؤسسات وإفساح الفرص لها وحماية البيئة والتوعية في استهلاك الموارد المتاحة. لهذا فإن شبكة التنمية البيئية والاجتماعية المستدامة ESSD التي يتبناها البنك تسعى للترويج إلى التنمية المستدامة في كل المشاريع التي يدعمها البنك الدولي بحيث لا تؤدي. أنشطة التعمير ومحاربة الفقر التي تجري اليوم إلى تردي البيئة والتغاضي عن مجتمع في المستقبل،كما أن التنمية في القرن الحادي والعشرين فكرة ذات أبعاد متعددة تقوم على خمس دعائم أساسية كلها لازمة للتوصل إلى تنمية مستدامة:رأس المال، تخطيط

اقتصادي عام حكيم،إدارة مالية راشدة،الممتلكات العينية،وملكية البنية التحتية من مباني وطرقومحطات توليد طاقة وموانئ، والقوى البشرية: الصحة الجيدة والتعليم اللازم للحفاظ على سوق العمالة والرصيد الاجتماعي.

والاهتمام الكبير بالتنمية المستدامة ناجم عن المساعي لإيجاد حلول للتخفيف من وطأة الفقر على ثلاثة مليارات إنسان يعيشون اليوم حياة بائسة وعن محاولة استكشاف سبل لرفع المستوى المعيشي لكل الناس في الوقت الحاضر بالإضافة إلى ملياري نسمة يتوقع أن يأتوا إلى العالم خلال الثلاثين عامًا القادمة. كل هذا يتطلب زيادة هائلة في الإنتاج والتنمية لتحقيق تلك الأهداف ومواكبة ذلك التغيير؛ غير أن من الصعب على البيئة والبنية الاجتماعية القائمة مواكبة معدل النشاط الاقتصادي الحالي وسرعة التغيير؛ لهذا فإن من المحتم الاهتمام بالبيئة والبنية الاجتماعية حتى يمكن رفع مستوى المعيشة والتغلب على الفقر. كذلك يلزم اتخاذ إجراءات منظمة وقوية على جميع المستويات المحلية والدولية لإنشاء المؤسسات التي تقوم على التنمية.

وفي مجال التنمية المستدامة في قطاع الزراعة والثروة البحرية والثروة الحيوانية والغابات تقدم التقنية الحيوية العديد من المبتكرات الفعالة لتوفير الأغذية، التي تحتاجها الأعداد المتزايدة من السكان خاصة في المدن والمراكز الحضرية؛ غير أن توخي الحيطة لازم في تطبيق إنجازات تلك التقنية ووجوب القيام بدراسة مستفيضة للتكاليف والأرباح الناجمة عن تطبيقها وتحديد المزايا في كل حالة على حدة مع التأكد من سلامة المنتجات قبل طرحها في الأسواق. ومما يقتضي توظيف التقنيات الجديدة الحاجة إلى بذل جهود إضافية في مجال الأمن الغذائي حتى يمكن تحقيق الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام ١٩٩٦م، والذي يقتضي خفض عدد من يعانون من نقص التغذية في العالم إلى ٤٠٠ مليون نسمة عام ٢٠١٥م؛ إلا أن ذلك الهدف لم يتحقق قبل ما يزيد عن ١٥ عامًا من ذلك التاريخ أي عام 2030م.

كما أن هناك اهتمامًا كبيرًا بالتنمية المستدامة في الوطن العربي إلى جانب مشاركة يتجلى في البحوث والندوات والتصريحات الرسمية العديد من الدول العربية في المؤتمرات العالمية للبيئة والتنمية المستدامة؛ كالمؤتمر العالمي حول التنمية والبيئة في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢م ومؤتمر قمة الأرض أو قمة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا الخاصة بالتنمية المستدامةفي ٢٠٠٢م،أما على مستوى العالم الإسلامي فقد تجلى الاهتمام بالتنمية المستدامة ؛ فانطلاقًا في المؤتمرين الأول والثاني لوزراء البيئة في الدول الإسلامية؛ بجدة من المنظور الإسلامي الداعي إلى تعزيز كرامة الإنسان، وتحقيق عمارة الأرض

بالعمل الصالح الذي هو أساس التنمية المستدامة وترسيخ التكافل الاجتماعي والحث على إعمار الكون وإصلاحه وتنميته دون إفساد أو تبذير، والتأكيد على العلاقة المتينة بين الأرض والإنسان في النشأة والتنمية. وجاء الإعلان الصادر عن المؤتمر الأول عام ٢٠٠٢م مؤازر للجهود الإقليمية والدولية التي تسعى إلى الرفع من مستوى حياة الجنس البشري بواسطة التنمية المستدامة لجوانب الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، إلى حياة إنسانية كريمة تزدهر في بيئة صالحة.

كما استلهم البيان التوجهات العامة المضمنة في الدراسة الشاملة التي أعدتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) حول البيئة والصحة والتنمية المستدامة للمساهمة بشكل فعال في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في مدينة جوهانسبرج في الفترة من ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٢م. وتضمن الإعلان عرض التحديات التي تواجه أغسطس العالم الإسلامي في مسيرة التنمية المستدامة؛ كما عرض المنظور الإسلامي للتنمية المستدامة (المادة السابعة)، والذي تعرض للإجراءات الإدارية والقانونية، بما في ذلك: تحقيق العدل الذي دعا إليه الإسلام بين الشعوب.